

تلاعب بعقارات تعود ملكيتها للدولة بقيمة 22 مليار دينار في كربلاء



أعلنت دائرة التحقيقات في الهيئة، الأربعاء، عن قيام ملاكاتها بتنفيذ سلسلةٍ من عمليات ضبطٍ لحالات تلاعبٍ وتزويرٍ ورشوةٍ في عددٍ من دوائر محافظة كربلاء.

الدائرة أشارت إلى أنّ فريق عمل مكتب تحقيق الهيئة في محافظة كربلاء، الذي انتقل إلى مديرية الزراعة في المحافظة، قام بضبط أولياتٍ قطعتي أرضٍ تبلغ قيمتهما التقديريّة 200 مليار دينارٍ تمّ التلاعب بها وبيعها على شكل قطع أراضيٍ سكنيّةٍ خلافاً للغرض المخصّص له، مبيّنةً أنّ القطعتين عائدتان إلى وزارة المالية ومخصّصتان لأغراض الإصلاح الزراعي.

وأضافت أنّ القطعتين تقعان على الطريق الرابط بين مركز المحافظة وقضاء الهنديّة، ومؤشر عليهما أسماء أصحاب العقود الزراعيّة وفق قانوني 117 و35، لافتةً إلى أنّ مخطّط الإفراز الحديث المعدّ من قبل دائرة التسجيل العقاري في الحسينيّة، أُدرجت فيه معلومات مخالفة لما موجود في الخارطة المعتمدة لدى مديرية زراعة كربلاء منذ عام 1942.

وأكدت أن الفريق تمكن في عمليتين منفصلتين في مديريّة التربية في المحافظة وبلديّة الحر من ضبط مَوظَّفين مُتلبِّسين بالجرم المشهود بتسلُّم الرشوة من عددٍ من المُواطنين؛ بعد قيامهما بالنصب والاحتيال عليهم، وإيهامهم بالتعيين في مديريّة التربية، وإنجاز مُعاملة عقاريّ خلافاً للقانون والتعليمات، وعدم استحصال الرسوم الحكوميّة.

وفي عمليّة أخرى قام الفريق، الذي انتقل إلى ديوان محافظة كربلاء - قسم الحسابات، بضبط أوليات السلفة المتسلّمة من قبل لجنة صيانة آليات موكب المُحافظ المتسلّمة في عام 2016، ولم تتم تسويتها لغاية الآن، فيما تمّ في عمليّة خامسةٍ ضبط مَوظَّفين في دائرة العمل والشؤون الاجتماعيّة؛ لقيامه بالتواطؤ مع مَوظَّفين في المصرف الصناعي- فرع كربلاء باستغلال المعمل العائد لأحد المُواطنين للحصول على قرضٍ من المصرف بقيمة 100,000,000 مليون دينار.

وبيّنت الدائرة أنه تمّ تنظيم خمسة محاضر ضبطٍ في العمليات، التي نفذت بناءً على مذكرات قضائية، وعرضها على قاضي محكمة تحقيق كربلاء المُختصة بقضايا النزاهة الذي قرّر توقيف المُتدسّهم في القضية الأخيرة وفق أحكام المادّة 295 من قانون العقوبات بدلالة المادة 298 من القانون أعلاه.